

Distr.: General
11 December 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا (A/56/209)، الذي أحالته الجمعية العامة إليكم. فبالإضافة إلى بياني الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في الجلسة السابعة والثلاثين للجنة الثالثة، وفي هذا الوقت المتأخر من الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، أود أن أسجل التعليقات التالية:

يؤسفني جدا أن أبلغكم أن التقرير المذكور، بما جاء في موجزه، هو تقرير مضلل بشكل كامل وملء بالغمز إذ جاء فيه ”بأن هناك أربع بلايا أساسية، مترابطة جميعا فيما بينها برباط وثيق، لا تزال تؤثر على المجتمع الكمبودي وهي: الفقر والعنف والفساد والخروج على القانون“. إن هذا الوصف للمجتمع الكمبودي بعيد عن الحقيقة، ولا يمكن أن يقبله أي مراقب موضوعي، ناهيك عن الأوساط الدبلوماسية والمئات من المنظمات غير الحكومية العاملة في كمبوديا. فكمبوديا اليوم تشن حربا ضد الفقر، وقد خطت خطوات واسعة نحو تحقيق استقرارها العام. وبزوال الخمير الحمر زوالا نهائيا، توصلنا أخيرا إلى تحقيق الاستقرار السياسي. ومع تسريع عملية النمو الاقتصادي في البلد، وبناء أساس متين للتنمية المستدامة وللنمو الاقتصادي الطويل الأمد، فإننا نتوخى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. فالنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتقدم المحرز في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية،

أمور بادية بجلاء للمجتمع الدولي. فكمبوديا الآن أمة تنهض نهوضا سريعا وتسير في طريق الديمقراطية وحكم القانون، وهي عضو محترم في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية والدولية. وقد تكون كمبوديا بلدا فقيرا من أفقر البلدان، ولكنها أبعد ما تكون عن أن تكون بلدا خارجا على القانون. فهذه الادعاءات هي ادعاءات خطيرة جدا وغير مقبولة، ولا عذر لموظف تدفع له الأمم المتحدة مرتبا عاليا أن يدلي بملاحظات مهينة على حساب دولة عضو في الأمم المتحدة، خاصة وأنه ما من أحد يملك حقا مقدسا في إصدار الأحكام. ومن الواضح أيضا أن هذا التقرير هو تقرير عن حالة حقوق الإنسان في بلد يمر بمرحلة التنمية. ولكن الحق في التنمية والحق في الأمن هما أيضا من حقوق الإنسان، وإنه لمن المقلق أن نلاحظ بأن الممثل الخاص اختار أن يتجاهل ما حققته الحكومة الملكية في كمبوديا في هذا الشأن. وإني على يقين أنه لو اهتم بقراءة مشروع التقرير الذي قدم إليه مرتين، لا سيما بعد قيامه بعدة زيارات محاطة بهالة إعلامية إلى كمبوديا، لكان امتنع عن وصم كمبوديا بأنها بلد خارج على القانون.

الفقرتان ٢٧ و ٢٨ من التقرير مزللتان تضليلا كاملا، فهما تعطيان الانطباع بأن الحكومة الملكية لكمبوديا، هي حكومة بربرية جدا. والواقع هو أن الحكومة الملكية حاولت أن تعطي أرضا للمزارعين وأن تعرض عليهم ملكية الأراضي كلما كان ذلك متوافرا. وعملا بتلك الخطة، تُعنى الحكومة، قبل إعطاء الأرض للمزارعين، بإزالة ما يُحتمل وجوده من ألغام أرضية ومعدات حربية غير منفجرة من الأرض. ولضمان السلامة الكاملة للممثل الخاص أثناء زيارته إلى الموقع، فإن السلطات المحلية اهتمت بإجراء تفتيش مزدوج للسبيل الذي سيعبره بإرسالها مسبقا فريقا لإزالة الألغام، وهو ما شاهده بأعينه. ولا يمكننا أن نتصور حتى مجرد التفكير أن أي حكومة مسؤولة يمكنها أن تنقل شعبها ليعيش في أماكن مزروعة بالألغام دون أن تهتم بسلامة هذا الشعب وأوضاعه المعيشية. وقد تلقى الجميع في كمبوديا بشعور من عدم التصديق ما تضمنته التقرير من معلومات زائفة، وأبلغ الممثل الخاص ذلك أثناء زيارته الأخيرة إلى كمبوديا.

ويؤمل في أن يكون الممثل الخاص قد شعر بالرضى، للإيضاح الرسمي الذي وفر له على أعلى مستويات الحكومة، ولكون الحكومة الملكية لكمبوديا تتمتع بالتأكيد بحس من المسؤولية يفوق ما أوحى به الممثل الخاص. فهناك الشيء الكثير من المعلومات الزائفة التي يتضمنها تقريره الطويل الذي أعده فريقه المخلص له. ولكنني لن أسيء إلى وقتك بتوضيح كل تشويه وكل مبالغة أو بالشواغل التي تساورنا بشأن الأحداث التي لم تتحقق بعد في كمبوديا على النحو المفصل في التقرير الخيالي المذكور.

وأخيراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الصادق لك وللأمم المتحدة لما أسديتماه من مساعدة كريمة إلى الشعب الكمبودي وللتأكيد لكم عن استعداد الحكومة الملكية للتعاون الدائم مع الأمم المتحدة بأي شكل ممكن.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال. وقد أخذت المبادرة بإرسال نسخة عن هذه الرسالة إلى السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

(توقيع) أوش بوريث
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم
